٢٠٠ مليار دولار حاجة التنمية في العراق

مناقشات ساخنة

تحدث الدكتور ستار جبار البياتي الباحث في مركز المستنصرية للدراسات والبحوث فقال: يسرني أن أكون مع هذه النخبة الطيبة من الباحثين والمعنيين في الشأن الاقتصادي.. لدي مجموعة من الملاحظات، يتقدمها سؤال للدكتور ماجد الصوري، حيث حدد حاجة العراق للاستثمار ملبين ٤٥ الى ٢٠٠ مليار دولار.. وهذا العام تم تقدير سعر برميل النفط في الموازنة بحوالي ٥٧ دولاراً في الوقت الذي وصل فيه سعر برميل النفط الى(١٢٠) دولارا.. وقدرت مصادر حكومية أن الايرادات التي ستأتي من الصادرات النفطية بقيمة (٧٠) مليار دولار لهذا العام.. وهناك جدل وخلاف فيما اذا كان العراق يحتاج الى التمويل فعلا أم لا؟ فعلى سبيل المثال ان النفقات الاستثمارية ٦٠٠ مليون دولار لم ينفق أو يستثمر منها أكثر من ١٠٪ اذن أين تكمن المشكلة؟ في التمويل أم في الطاقة الاستيعابية للاقتصاد؟ ففي حكم الظروف التي نمر بها اليوم فان الاقتصاد مهما ازدادت فيه التخصيصات ومهما ارتفعت المبالغ المخصصة للموازنة فان الفساد يبتلع كل محاولة للارتقاء بهذا الاقتصاد، الى درجة ان بعض الآراء وهذا الواقع: ترى ان الفساد يمكن أن يقوض عملية الاعمار في العراق نهائيا.. وبشأن قانون الاستثمار، فان العلاقة بين هيئات الاستثمار والوزارات قد حددها القانون، حيث قال انها تنسيق وتشاور، فالعلاقة بين هيئات الاستثمار والوزارات، والهيئات المسؤولة بأكملها حددها القانون اذن هي تشاور وتنسيق.. أما بالنسبة الى متطلبات الاستثمار خلال المرحلة المقبلة، ففي الحقيقة ان القانون قد حدد مسؤولية الهيئة الوطنية للاستثمار في أن تضع الخطط الاستراتيجية الاتحادية ثانيا: أن تعتمد اسلوب النافذة الواحدة، ثالثا: أن تروج للاستثمار وهكذا..

حتى انه أكد –وهذا من الغرابة –على هيئة الاستثمار أن تحدد مناطق آمنة للاستثمار

وهذا من ضمن مسؤوليات الهيئة –وقد وصف القانون هيئة الاستثمار ووصف عملها فقال: رئيس الهيئة بدرجة كذا ونوابه بدرجة كذا والأعضاء الآخرون.. أما مسألة المناخ الاستثماري، فهذه مشكلة المشاكل، فأي بلد لايوفر متطلبات المناخ الاستثماري، لايمكن أن تتوقع أن يأتي الاستثمار الأجنبي، فاذا كانت رؤوس الأموال الداخلية قد هربت الى الخارج فكيف تتوقع أن يأتي.. أيضا هنالك مسألة مهمة جدا بالنسبة للشركات الأجنبية، فبالاضافة للاستقرار الأمني والاقتصادي والفساد، الان هنالك شيئاً يسمى حقوق الملكية الفكرية، وهذه المسألة مهمة جدا.. وهنالك مسألة في القانون، فلو قارنا قوانين دول الجوار والعراق مع ان (جماعتنا) قد اطلعوا على كل القوانين ووضعوا قانون الاستثمار، مثلما الأخوان في وزارة الصناعة، حين التقيناهم في ندوة المنافسة التي أقامها مركز بحوث السوق قالوا لنا انهم اطلعوا على (١١١) قانوناً للمنافسة ل(١١١) دولة من أجل وضع قانون محكم للمنافسة ومنع الاحتكار الخاص بالعراق.. وقانون الاستثمار يقال انه لدعم التنمية الوطنية ومعالجة مشكلة البطالة والتشغيل.. الخ.. طيب ألم تطلعوا على قوانين مماثلة أخرى، وأبسط قانون هو القانون اللبناني الذي يقول في احدى فقراته قانون الاستثمار اللبناني يفرض تشغيل لبنانيين اثنين مقابل كل عامل اجنبي على المستثمر أن يقوم بتشغيل عاملين لبنانيين مقابل كل عامل أجنبي، بينما قانون الاستثمار لم يحدد هذه المسألة اطلاقا.. حتى مسألة خروج رؤوس الأموال والارباح، نعم نحن مع المستثمر فليخرج رؤوس الأموال، طيب هنالك أرباح تحققت على أرضنا وباقتصادنا، اجعلوه يستثمر ١٠٪ لماذا تعطوه الحق في اخراج كل رأس المال وكل الأرباح.. هذا لا يجوز –لأن الاقتصاد سيعتاد على رأس المال هذا فيصبح جزءاً منه والارباح تصبح جزءاً منه ، وفي لحظة يمكن لها أن تخرج.. واذا ماحصلت أزمة وكل المستثمرين أخرجوا أموالهم فان الاقتصاد سينهار وتصبح هنالك مشكلة سياسية واجتماعية.. فيما يتعلق بمحاضرة الأستاذ محمود.. تكلمنا عن أرقام الموازنة ولكن لدينا مسألة المياه، وهذه الاشكالية قديمة مع تركيا وسوريا بخصوص حصص المياه، وأحيانا أقول بدلا من أن نلقي باللائمة على الآخرين فلنعيد النظر في وضعنا وفي بيتنا.. لدينا هدر كبير في المياه الى الدرجة التي دعا وفد الكويت في مؤتمر البرلمانيين العرب الذي عقد في كردستان مؤخرا: أن يطرح فكرة اطفاء الديون مقابل المياه الفائضة من شط العرب.. اذن نحن لدينا هدر بالمياه وعلينا أن ندرس احصاءات المياه.. هنالك مشكلة بعد ٢٠سنة أو ٢٥ سنة مع ان المشكلة الآن قائمة حيث لا توجد مياه للشرب عند البعض من الناس.. وعلينا أن ننسق مع سوريا وتركيا ونرجع للاتفاقية الدولية، وعلينا أن نستثمر مياهنا بشكل علمي وذكي.. أما قطاع السياحة، فهذا مشكلة المشاكل، ونحن بلد لو كان على السياحة فقط والسياحة الدينية، فلن نحتاج لا لموارد النفط ولا لأي شيء آخر، ولكن وقبل أيام أصحاب الفنادق والشركات السياحية في كردستان، عقدوا مؤتمرا في أربيل يتحدثون عن مشكلتهم، فبسبب الوضع الأمني والاجراءات الأمنية في أقليم كردستان، يتم منع الآخرين من زيارة كردستان.. في العام ٢٠٠٤ قمت مع عائلتي بزيارة سياحية لأقليم كردستان، الا ان اليوم لا تتم الزيارة للأقليم الا بوجود كفيل بسبب التحوطات الأمنية اذن شركات السياحة والفنادق بفعل الاجراءات الأمنية المشددة تضررت، فمن جانب ترى ان هذه الاجراءات ذات فائدة كبيرة لاستمرار استقرار الوضع، ومن جانب آخر فهي تضر القطاع السياحي في كردستان وهم يعيشون على السياحة ، وينبغي أن تكون هنالك اجراءات وحلول لهذا الموضوع.. ومسألة البنك المركزي ومعالجاته للتضخم وسعر الفائدة، وهذا الموضوع تم طرحه منذ التسعينيات من القرن الماضي، لان المواطن –ولنكن واقعيين– ليس لديه ثقة بسياسة الدولة الاقتصادية، فكل مايملك من مال يضعه في منزله ولا يضعه في البنك.. فلو كان لدينا وعي مصرفي ووعي في الادخار لوضعنا أموالنا في المصارف، وبالتالي فان الدولة –في التسعينيات –ما كانت تحتاج لطبع العملة، لان المدخرت يمكن تدويرها وتشغيلها في السوق، ولكن الناس ليس لديهم ثقة بسياسة الدولة الاقتصادية كما أسلفت.. ففي ذلك الوقت طرحنا فكرة ان يتم رفع سعر الفائدة حتى يتشجع الجمهور على وضع الادخارات في البنك ليحصل على سعر فائدة مرتفع، ولكن سعر الفائدة في الحقيقة ليس على الاقراض، وهذه مشكلة فنحن اليوم نريد أن نشجع القطاع الخاص فكيف نفرض سعر فائدة ١٧٪ أو ١٩٪ أو حتى ٢٠٪ فاذا كنت رجل أعمال وأحتاج قرضاً، فلابد أن أفكر ان هذا القرض متى ستكون فترة استرداده وكم هي ارباحه.. ومن ثم فان مشكلة التضخم اليوم في العراق هي ليست كمية نقود (ليست مشكلة نقدية) لأن البنك المركزي مشكورا يبذل جهودا رائعة في مزاد العملة بحيث يسحب كمية النقد الموجودة في السوق، فالمشكلة تكمن في الأسعار، المشكلة في المضاربات التي تحصل، المشكلة مشكلة تجار.. أزمة البصرة الأخيرة، أصبح سعر الطماطة ب(٢٠٠٠) و(٣٠٠٠) ويمكن أكثر في بعض المناطق، وهي مشكلة في محافظة البصرة.. اذن الاشكالية ليست نقدية اطلاقا بمعنى انها ليست بكمية النقود الموجودة في السوق والشورجة، اذ يحملها ربحاً وبالتالي يربح والمشروع ينجح.. ولكننا نريد أن يتعلم صاحب المشروع صنعة معينة، وهم لديهم دورات (حدادة وكومبيوتر).. فعندما تعلمه الكومبيوتر فان هذا جانب مهم، انه اقتصاد ومعرفة، رأسمال معرفي مهم.. يولد قيمة مضافة لا يستهان بها مع القطاعات الاقتصادية الحقيقية –الزراعة والصناعة

ومع الخدمات أيضا –فطرحت هذه الفكرة، ان يهتموا بموضوع المشاريع الحقيقية، فالاقتصاد الحقيقي يحتاج لهذه المشاريع..أعتذر للاطالة، وشكرا لكم... ثم اقترح الزميل حسام الساموك مدير الندوة أن تتم الاجابة على ماورد من أسئلة في مداخلة الدكتور ستار البياتي بشكل مباشر من دون الانتهاء من المداخلات الأخرى خوفا من أن يتم تناسي ما ورد فيها من أفكار وأسئلة... ثم رد الدكتور ماجد الصوري على بعض مما جاء في مداخلة الدكتور البياتي فقال: أولا في موضوع تحديد الحاجة الى الأموال والموارد التي تحصل عليها الدولة كثيرة جدا.. التقديرات من ٤٥ الى ٢٠٠ مليار دولار، هذه فقط للعودة الى مستوى عام ١٩٧٩ الاقتصادي في العراق، الجميع يعرف ان الاحتياجات المالية للتنمية الفعلية، في الاتجاه الحقيقي والتنمية الاجتماعية والتنمية الثقافية، تحتاج الى أضعاف هذه المبالغ.

ليس لدينا سياسة اقتصادية متكاملة

يجب أن لا ننسى ان العراق مثقل بالديون ومازال يدفع هذه الديون، برغم ان لديه فائضاً ٣٦ مليار دولار الآن نتيجة للفوائض المتراكمة عن مبالغ الموازنات للسنوات ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ هذا ماذا يعني.. يعني ان المشاريع التي خصصت لها هذه المبالغ لم تنفذ ولم تصرف، التشخيص الأساسي الذي تفضل به الدكتور البياتي والذي يعلمه الجميع، ان لا وجود لسياسة اقتصادية متكاملة عمليا ومترابطة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلاد.. أما بخصوص قانون الاستثمار، فأنا لم أذكر ان القانون لم يتضمن هذه الأمور وانما ذكرت ان أمام الهيئة الوطنية للاستثمار والهيئات في الأقاليم والمحافظات مهمة بأن تقوم بتفصيل العلاقة فيما بينها ومن جملتها تحديد ماهي المشاريع الوطنية وماهي المشاريع الأقليمية وماهي المشاريع المحلية في المحافظات، اضافة الى ذلك لحد الآن هنالك خلافات بين أقليم كردستان والحكومة المركزية نتيجة لعدم وضوح القانون، ولذلك من واجبات الهيئة الوطنية للاستثمار أن توضح جميع ما يمكن أن يصدر من ملابسات في عملية العلاقة بين الهيئات المختلفة وبين الاجراءات والآليات المختلفة لتحقيق الاستثمار، بالنسبة لتحديد العمالة فمن المؤسف أن القانون لم يحدد نسبة العمالة المحلية التي يلزم بتشغيلها المستثمر.. أما بالنسبة لتحديد مناطق آمنة للاستثمار ففي الوقت الحاضر لا يمكن تحديد أية منطقة آمنة للاستثمار وانما الفرق ان سنة أو سنتين من الآن، لابد أن تستقر الأوضاع من الناحية الأمنية ولذلك فهذه الفترة، ضرورية جدا للتهيئة للاستثمار الذي سيأتي من الخارج أو من الداخل.. أما بالنسبة للتضخم النقدي والسياسة النقدية، فقد طرح موضوع الفائدة.. الدكتور البياتي يقول لا وجود لتضخم نقدي، وانا قد أؤيده في هذا المجال، ولكن لننظر الى الموازنات وتطور الموازنات والانفاق الحكومي، فالانفاق الحكومي هائل جدا، حيث بدأت القنوات النقدية تمتلىء بالنقود، فاضطر البنك المركزي أن يتخذ اجراءات مهمة فيما يتعلق بالسياسة النقدية لمكافحة التضخم، فأخذ مبدئين أساسيين وهما: رفع قيمة الدينار باعتبار ان هذا سيؤدي الى انخفاض الأسعار باعتبار ان جميع السلع الموجودة في العراق أو على الأقل ٩٠٪ منها مستوردة ولذلك فان تقوية قيمة الدينار ستؤدي الى تخفيض الأسعار وفي الوقت نفسه فان قوة الدينار زادت من عبء وزارة المالية أو الدولة لأن الموارد المالية التي تأتي هي بشكل أساس تأتي من النفط، وأسعار النفط بالدولار، والدولار انخفض أكثر من ٥٠٪.

قياس التضخم يعتمد على أسواق محددة

تأكد ان الاحصائيات المأخوذة في تحديد نسبة التضخم تعتمد على أسواق محددة، لو نأخذ أسعار الجملة لاختلفت الوضعية، وحين تأخذ أسعار المفرد تجد ان الأمر مختلف.. اذن المشكلة في الرقم القياسي للأسعار، والطرق المتبعة طرق متخلفة كما ذكرت.. شكرا جزيلا...

ثم تحدث الأستاذ باسم جميل انطون نائب رئيس اتحاد رجال الأعمال العراقي.. فقال: ان الأخوان غطوا جميع زوايا الموضوع، الا ان ثمة ملاحظات وددت الخوض فيها، فأنا أعتقد ان قانون الاستثمار الذي ولد ولادة عسيرة، وبسبب هذه الولادة العسيرة، صار كما الأطفال الخدج، فهو قانون ناقص وغير متكامل ويبدو ان الجهات صاحبة القرار السياسي والاقتصادي لم تكن تولي اهتماما لصدور مثل هذا القانون أو ربما لا تفهم ولا تدرك أهميته، لان رجل الدولة يريد أن يكون هو رجل الدولة السياسي ورجل الدولة الاقتصادي ورجل الدولة العسكري ورجل الدين في وقت واحد، وهذه قضية شبه مستحيلة، ولذلك ولد هذا القانون وهو ناقص، تحت ضغوط معينة.. ومطالبات المنظمات المهنية –اتحاد الصناعات –اتحاد الغرف التجارية –غرفة تجارة بغداد –اتحاد رجال الأعمال، حاولوا أن يشكلوا ضغطاً على المسؤولين الى أن ولد هذا القانون غير المتكامل وهو غير مقنع ولذلك ففي ساعات تم تبليغ مجموعة من الناس من ذوي الاختصاص أو من غير ذوي الاختصاص أن يشرعوا قانوناً، وخلال أربعة أيام تم تشريع هذا القانون من دون الاستفادة من واقع المنطقة –فرص الاستثمار –القوانين الموجودة في المنطقة –وكما نرى- فان قانون الاستثمار الذي ولد في كردستان العراق يختلف عن قانون الاستثمار في بغداد، حيث يعطي (قانون الاستثمار في كردستان) مزايا أكثر، على الرغم من القناعة بان هنالك مزايا تتمتع بها كردستان من دون بقية أجزاء البلاد، حيث ان الوضع الأمني أفضل وهنالك شركات كانت تعمل في كردستان بدون قانون (٢٦٠٠) شركة تعمل في كردستان بدون قانون للاستثمار ثم قاموا بتفصيل هذا القانون على مقاسات هذه الشركات، حيث يسمح القانون بتملك الأرض في كردستان، بينما قانون الاستثمار الذي صدر عن السلطة المركزية في بغداد لا يسمح بذلك، اضافة للاستقرار الأمني –فأي مستثمر عاقل يمكن أن يأتي ليستثمر بالمركز مع وجود هذه السلبيات ويترك كردستان –ان في الأمرين تفاوتاً كبيراً وعدم تواصل ولذلك فان قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ لم يفعل لحد الآن، وهذا يدل على عدم فهم وعدم اهتمام المسؤولين لأهمية صدور قانون الاستثمار في البلد، ثم بدأوا يدفنون القانون، فالجزء الأهم في قضية الاستثمار هو تنفيذ قانون الاستثمار وتفعيله واختيار الهيئة المناسبة لتنفيذ هذا القانون، هل كان هنالك اختيار سليم، لثلاثة مرات يتم اختيار الهيئة وتتغير، وكان الاستاذ حسام الساموك قد حضر أحد هذه العمليات (فهل هذا من الطائفة الفلانية، وهل ذاك من الطائفة الأخرى..) ثم ألغيت بأكملها من بعد الاختيارات، وجاء أحد ما (كان يعيش خارج البلاد منذ ٢٥ عاما ليدير عملية الاستثمار في العراق..) وكأن العراق لايوجد فيه رجال أعمال ولا كادر، وكأن الدولة السابقة كانت دولة صدام والموظفون تابعون لصدام.. ان الدولة هي دولة العراق والعراقيين ولبس ملكاً لصدام ولا ملكاً للبعث ولا غيرهم، ولسنا من أصدقاء البعث –بل كنا من ضحايا البعث الأوائل حتى لا تفسر وجهت نظري هذه بشكل آخر.. صدر القانون وبقي فوق الرفوف العالية . حاولنا أن نناقش القانون، وطرقنا الأبواب عدة مرات كقطاع خاص، وكان من الصعوبة أن نصل، ويعلم الأستاذ محمود بهذا الأمر، اذ انه من العناصر الفاعلة في المنظمات المهنية، الى أن استطعنا أن نصل الى المجلس الوطني وجرت المناقشة، وفي الحقيقة، كانت اللجنة الاقتصادية ذات صدر رحب، حيث ناقشنا وأضفنا بعض الفقرات، في حين رفضت بعض الفقرات الأخرى التي كنا نتأمل اضافتها.. ومن ضمنها الاقتراح الذي قدمته بضرورة شمول المشاريع القديمة بالقانون، اذ لايمكن أن تعطي مزايا لمستثمر جديد أو أجنبي والعراقي الذي كان يعاني يحرم من هذه المزايا، فوافق رئيس لجنة الاستثمار وتمت اضافتها، وقد طلبنا اضافة فقرة أخرى التي هي دعائية أكثر مما هي واقعية وتنص على: في حالة تعرض أي مشروع استثماري جديد الى الأعمال الارهابية، يتم تعويضه من قبل الدولة، فتم رفض المقترح، وحاولت أن أقنعهم بان هذه الفقرة ستعطي قوة للقانون، وستعطي ثقة للمستثمر بالوضع وبالحكومة، الا انهم رفضوا..

محافظات لم تنفق تخصيصاتها من الميزانية

النقطة الثانية تتعلق بتشكيل هيئات المحافظات، فلتكن المسألة واقعية –فاذا كانت المحافظة لم تستطع صرف المخصص لها ضمن تخصيصات الموازنة، فلا مجالسها البلدية ولا مجالس المحافظات، والأرقام واضحة اذ أن أحسن محافظة لم تصرف أكثر من ٣٤ الى ٣٥ ٪ والنسب تتراوح بين ١٥٪ الى ٢٠٪ فهل تستطيع هذه المحافظات وبالخبرة البسيطة التي تمتلكها أن تشرف على اعطاء مقاولة مطار ب(٣) مليار أو (٥) مليار ومدن صناعية عملاقة.. هذه عملية قتل لقانون الاستثمار المركزي الرئيسي وتبديد لثروات البلد لعدم وجود الخبرة ولعدم وجود الكفاءة وعدم وجود المقدرة في التنفيذ..وربما يبدو أمر الفائض من الميزانية مرة سلبياً ومرة ايجابياً، فالايجابي أن لا يكون هنالك عوز، ولايكون هنالك نقص ولا عجز، ولكن هذا عيب أيضا، ان تكون لديك الوفرة من الأموال والبلد يعاني من حرمان ومجاعة وفقر وسوء خدمات، ولاتستطيع أن تنفق عليه هذه المبالغ.. في عام ٢٠٠٤ أعلن عن بناء مجمعات سكنية وأعلنت المقاولة وأحيلت (٥٠٤) من الشقق سكنية مع خدمات مدارس ومستشفى وبمبلغ ١٤ مليون دولار.. يعني ان خيبت أمل

قاسم المظفر

محمود علوش

ثابت البلداوي

باسم جميل انطوان

أن يكون لدي مبلغ فائض(٣٦) مليار، هذا المبلغ لايساوي (٢٠) مليار بحكم التضخم النقدي وارتفاع الكلف.. هذا عيب على أجهزة وزارة المالية وأجهزة وزارات الدولة.. الدينار الذي يبيت معي في البيت، يصبح غدا ٧٠٠ فلس، ولا أدري من يتحمل مسؤولية ذلك؟ وأنا وبعد زيارتي لدبي لأول مرة عدت متشائما ولا أفرح عندما يزيد انتاج النفط.. لأنني عندما أعمل اليوم لأوفر ثروة لولدي من أجل أن يعيش بها، فمن الخطأ أن آكل من حصة ولدي.. أحد المسؤولين في الدولة العراقية يقول اذا كان الفساد المالي والاداري ٢٠٪ فهذا شيء جيد، بمعنى ان الميزانية ليس ٤٨ مليار دولار، انها ٣٦ مليار دولار لان ١٢ مليار للسرقة، هذه الحالة التي تجري في البلد لا تطاق ولا تصدق.. وفي مجال الطاقة الكهربائية ينبغي أن نعرف ماهو موقع العراق، ولدي أرقام من أحد المجلات تقول ان انتاج الطاقة الكهربائية في السعودية ٢٨ ألف ميكا واط، فتكون حصة الفرد ١,٨ kv وفي مصر ٢٢ ألف ميكا واط، في أمريكا ٦٥٠ ألف ميكا واط، في فرنسا ١٠٠ ألف ميكا واط، وعندما تأخذ موقع العراق، تجد ان أجزاء من kvلايحصل عليها المستهلك العراقي، ليس سوى ٣ أو ٤ أمبير، ومعروف ان الكهرباء هي عنوان التقدم وعنوان لمستوى تطور البلد.. أما اذا انتقلنا لوضع المصارف فان التخلف الذي يصيب المصارف يضر في كل مفاصل العمل وبمختلف هذه المصارف سواء كانت حكومية أو أهلية.. بكتاب رسمي طلبت قرضاً ولدي ضمانة هي: فندق بابل فيجيبني مدير مصرف الرافدين مقابل الحصول على قرض ب(٥٠٠) أو (٦٠٠) مليون تكون نسبة الفائدة ٢٢٪ بمعنى ان بعد فترة من الزمن ربما سيكون شريك لي أو صاحب المنشأة التي أقودها.. وأنا لا أحقق ١٠٪ من الأرباح أنا أحاول أن أسد المصاريف.. هذه العقلية التي تدير الاقتصاد العراقي وكما تفضل الاستاذ محمود (٤٠٠) مليار يعمل بها ويتعامل بهذه العقلية داخل دولة في طور التأسيس والنهوض... وهنا يتدخل الدكتور ماجد الصوري قائلا: لقد حقق أرباحا في العام ٢٠٠٧ قدرها(٧٨٢) مليار دينار... ثم يتساءل الأستاذ باسم جميل قائلا: وهل حقق هذه الأرباح من عمليات الاقراض التي تخدم عملية التنمية، أم انه حصل عليها من فائدة الاستثمار الليلي في البنك المركزي؟...

وهنا يتداخل الأستاذ محمود قائلا: ان ٧٥٪ من قيمة الودائع الحكومية التي لدى المصارف يجب أن تحول الى البنك المركزي كشرط أساسي باعتبارها تمثل الاحتياطي القانوني، وهذه العملية تعيق من نشاط المصارف الاقراضي وبالتالي تعيق من عملية التنمية... ثم يعود الأستاذ باسم ليتم مداخلته قائلا: أما موضوع شبكة الحماية الاجتماعية فقد تصدينا لهذه الاشكالية وعرضنا أنفسنا للمخاطر آنا والاستاذ حسام، لان هذا الموضوع يعني تحويل الناس الى أشخاص غير فاعلين.. وكان التبرير ان في عام ٢٠٠٧ ستحقق فروقات زيادة الأسعار النفطية مايعادل ١٠٠٠ مليار دينار وستشمل مليون عائلة، واذا انشملت مليون عائلة بهذا المبلغ فان ٣٠٪ منها فساد اداري ومالي، ففي الأنبار يكتب صك ب(٣٦) ألف شخص ويذهب الى أحد الأحزاب وهذا الأمر أكده لي أهالي الأنبار.

الاستثمار المباشر وغير المباشر

وكان بودي أن ينحصر الموضوع ضمن دائرة الاستثمار ليتشبع الموضوع دراسة وتمحيصاً من أجل التطبيق والاستفادة من ملاحظات الجميع.. في الحقيقة أن الاستثمار ينقسم الى قسمين، الأول هو الاستثمار المباشر والثاني هو الاستثمار غير المباشر.. الاستثمار المباشر هو عمل مشترك مع الدولة المضيفة فقد يكون عملاً مشتركاً وقد يكون ملكية كاملة للأجنبي، بالنسبة للاستثمار غير المباشر: هنالك عدة أنواع من هذا الاستثمار ونوقشت آراء الأخوة المعنيين في شركات وزارة الصناعة، أعتقد ان المشاريع المطروحة في مجال الاستثمار غير المباشر عن طريق عقود الادارة والاساتذة الأكاديميون يعرفون ان هنالك عقود التصنيع وهنالك عقود الادارة، فمثلا هذا الفندق (المريديان) من الممكن أن يكون استثمار غير مباشر مع الشركة الأم وبادارة هذا المشروع خلال فترة معينة حيث يبدو ان الدول النامية لديها ضعف في مجالات الادارة وليس في مجالات التصنيع.. يتأثر الاستثمار بالطاقة الاستيعابية.. والطاقة الاستيعابية تحدد في نقاط منها حجم السوق للدولة المضيفة والبنى التحتية والعوائق الادارية.. تطرق أغلب الأخوان لموضوعة الفساد الاداري، واعتقد ان موضوعة الفساد الاداري أخذت تسويقا اعلاميا أكثر من المطلوب.. هنالك هدر في الأموال يقاس على حساب الفساد الاداري، ويجب أن نميز بين الموضوعين: الهدر في مؤسسات الدولة هو أكثر من الفساد الاداري ويجب أن توفر الأموال في استخدام أمثل وبما يتناسب مع كفاءات الموظفين الاداريين في هذا المجال.. تطرق الاخوان الى السياسة المالية والسياسة النقدية، والاداء في السياسة النقدية أداء جيد حيث تستخدم السياسة الانكماشية وهي سحب العملة الفائضة من الدينار العراقي، أما السياسة المالية، فمعروف انها انفاق، ويجب أن يكون هنالك تنسيق باعتبار ان الانفاق عال والسياسة النقدية سياسة انكماشية وهذا يؤثر على قيمة الدينار العراقي الذي ارتبط بالاقتصاد الدولي الذي يعاني حاليا من أزمة دولية وهي انخفاض الدولار مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية وهذا بسبب انخفاض الدولار الذي يؤدي الى المضاربة مابين المستثمرين حيث تحولت هذه المضاربة الى مضاربة على السلع الأساسية ومن أهمها الحبوب.. أما التضخم فهو وكما تفضل الاخوان هو ليس مشكلة نقدية وانما هو مشكلة في انتاج السلع بما يتناسب مع قيمة الدينار العراقي..

عضو مجلس غرفة تجارة بغداد

ثم تحدث الأستاذ قاسم مظفر (اقتصادي) فقال: الملاحظات التي سجلتها تكلم حولها الزملاء، ولكن هنالك ثمة ملاحظة، فأنا أعمل في قطاع الزراعة وتحديدا في قطاع النحل وقد استورد بعض الزراعيين صناديق لجميع مستلزمات النحل في عام ١٩٧٤ ومنذ ذلك العام لحد الآن هي موجودة في السوق ومن أجود الأنواع.. والآن سعرها ٤٠٠ ضعف من سعرها في عام ١٩٧٤.. ويوم ما التقيت بالرجل الذي قام باستيراد هذه السلعة وهو رجل اقتصادي وليس زراعياً وهو يعمل في دائرة التسهيلات الزراعية، والان وزارة الزراعة (من الباب الى المحراب) هم مهندسون زراعيون حتى موظفي الدائرة القانونية مهندسون زراعيون وهذا شيء غير صحيح.. وحين سألت ذلك الشخص عن جودة تلك السلعة التي استوردها بحيث ان الناس ما زالوا يترحمون له.. فقال: كان لدينا فائض مالي وهم لايعرفون ماذا يجلبون لأنهم مهندسون زراعيون بأكملهم ولا يعرفون ماذا يجلبون، وانا أعرف ان هذه المادة يمكن أن تخزن الى أية فترة ممكنة.. والأن فان الذين يديرون الخطة المالية أو الذين بيدهم الميزانية، لا يعرفون كيف يتصرفون بالمبالغ.. ولو يتم استيراد بعض السلع بهذه المبالغ مثل (حديد البناء) الذي لا يتعرض للتلف بعد ٢٠ سنة ويزداد سعره سنة بعد أخرى.. أما بخصوص وزارة العمل فقد اقترحت على السيد الوزير أن يعطيهم ويجبرهم على التدريب والتعليم وتقوم الوزارة بدفع تكاليف التعليم مقابل الحصول على الراتب، حتى لا يكون المتدرب متقاعساً في منزله ينتظر الحصول على الراتب.. وهنا تداخل الاستاذ باسم جميل انطون فقال: أنا أعمل في صناعة الأصباغ على مدى ٤٠ سنة ولدي خبرة طويلة في كيمياء الأصباغ الذي هو فرع نادر ولايقبل أحد أن يعلمه لأحد، فاقترحت عليهم أن اكون متطوعاً أن أخدمكم في هذه العملية وأكون كادراً للمعامل، لأنني أشعر ان الخبرة التي أملكها والتي لم أستطع أن أعطيها الا لأشخاص معدودين وأعطيت ٢٠٪ مما أملك وأعرف وأشعر بالحيف انك اذا لم تخلف أحداً من بعدك حتى يواصل، فانك لم تقدم شيئاً

الحاجة الى حملة ترويج للاستثمار

... ثم تحدث الاستاذ ثابت البلداوي فقال: في الحقيقة ان حضورنا جاء على أساس كيفية تفعيل قانون الاستثمار.. وبعد الاستماع الى مجموع الآراء خرجنا بانطباع عن بعض المشاكل التي تعاني منها بعض الوزارات وبعض القطاعات، وابتعدنا كل البعد عن كيفية تفعيل قانون الاستثمار ولا أعتقد اننا ركزنا في هذا الموضوع حتى نخرج بنتائج لكيفية تفعيل قانون الاستثمار.. قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ قانون أقر من قبل مجلس النواب ولم يفعل لحد الآن بشكله الكامل والمطلوب، وقد تم تفعيله في محافظة الديوانية أما في الواقع العملي فلم يحصل، ولم يتم استقطاب المستثمرين فهنالك عدة ملاحظات تشوب قانون الاستثمار، فيجب أن يفعل سواء أجري تعديل عليه أو لم يجر من خلال هذه التجمعات والندوات.. لاتوجد هنالك محكمة دولية مسماة في حل النزاعات التي قد تحدث أثناء تنفيذ قانون الاستثمار من خلال خروج المستثمر من العراق، وكما تعلمون فان كل العالم متلهف للاستثمار في العراق من عدة امتيازات تؤهله لنيل الفرصة.. السؤال هو أين الاعلام، فنحن بحاجة الى حملة اعلامية عالية جدا تقوم بها منظمات المجتمع المدني، من خلال سفرات أعضائها الى الخارج والدعوة الى الاستثمار في العراق كما عملت أنا قبل أيام في عمان في مؤتمر حيث دعوت الشركات والحاضرين أن يأتوا الى العراق لغرض الاستثمار في المناطق الآمنة،وهنالك بعض الأخوان يقولون ليس هنالك مناطق آمنة، كلا هنالك مناطق آمنة، ولكن الذي حدث في البصرة هز ثقة الآخرين بالمناطق الأخرى، حيث كانت البصرة من أفضل المحافظات الآمنة، والتحرك الأخير أعطى فكرة ان لاوجود للمنطقة الآمنة في البلاد، ويشكك في مصداقية دعوتنا لرؤوس الأموال الأجنبية للحضور في الساحة العراقية الواسعة للاستثمار ونحن نسعى الى تفعيل قانون الاستثمار من خلال دعوتنا لأن يكون البلد منزوع السلاح من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب وأدعوا الى نزع سلاح حتى العشائر، فنحن لا يمكن أن يكون لدينا استثمار، أو نتمكن من تفعيل القانون ما لم تكن هنالك ظروف أمنية جيدة تشمل كل العراق واينما شاء المستثمر يمكنه تنفيذ نشاطه أو طموحاته.. ان جعل السلاح بيد السلطة فقط هو الذي سيفعل قانون الاستثمار، أما ما تقوم به وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فهي حل لا بأس به لحالة الفقر التي ورثها الانسان العراقي من المرحلة السابقة، فأما من يكون موظف ويأخذ من الرعاية الاجتماعية فان هذه شوائب، فلكل تغيير شوائب، صحيح ان هنالك سلبيات ونحن ينبغي أن نأخذ هذه الملاحظات بنظر الاعتبار، ويمكن أن نخرج بملاحظات ايجابية من خلال ما طرحه الأخوان لتفعيل قانون الاستثمار مع التقدير وشكرا.... ثم علق الزميل حسام الساموك قائلا: تفضل الأستاذ ثابت البلداوي وأشار الى موضوعة الوضع الأمني الشائك وتحدث عن البصرة واعتبرها من أكثر المدن أمنا في حين نحن جميعا نعرف عمليا ان هذه هي امور اعلامية مع كل الاعتزاز فمظاهر قتل واستهداف الأطباء وأساتذةالجامعات وتهديد المحافظ والمخابرات الايرانية ما عادت خافية على أحد لذلك أرى أن نصل الى قناعة، وأعتقد اننا متفقون عليها وهي اننا ينبغي أن ندعو باستمرار الى دولة المؤسسات، فعندما تكون دولة المؤسسات يعني ليس ثمة مليشيات، وليس هنالك سلاح بيد جهات غير الجهات الرسمية.... ثم تحدث الكاتب الاقتصادي محمد شريف أبو ميسم فقال: لم يتبق ليس سوى ملاحظة واحدة.. كثيرا ما تتردد فكرة المناخ الاستثماري بمعزل عن واقع الصراع السياسي، وفكرة المناخ الاستثماري ترتبط قبل كل شيء بملء الفراغ القانوني ومن ثم معالجة الاضطراب الأمني.. وهنالك نص واضح في قانون الاستثمار متعلق بضرورة وجود مناطق آمنة يقام بها الاستثمار، هذا الأمر مرتبط بضرورة وجود مناخ معرفي وثقافي، ففي احدى الفضائيات يكرر اعلان يتضمن حديثاً لأحد البرلمانيات تطالب فيه المثقف أن لا يترفع عن السياسي.. هنا أدعو الاقتصادي أن لا يترفع عن المثقف.. لأن الكثير من مثقفينا لا يدركون – وبصراحة أكثر – لا يفهمون حتى معنى الاستثمار.. فقبل أيام قرأت مقالا على أحد مواقع الانترنت لأحدهم يستبدل كلمة الاستثمار بكلمة (الاستعمار) فيسميه قانون الاستعمار، وكأن الاقتصاد لا يمكن أن يكون الا اقتصاداً شمولياً، حيث وظف المفردة بشكل آخر ففي قناعته ان الاقتصاد أما أن يكون شموليا أو لا يكون على الرغم من التحولات العالمية، مع ان هذا الرأي محسوب على المثقفين.. ونحن الآن في مهرجان ثقافي، ومن الملاحظ ان الطاولات الاقتصادية لم تذكر حتى في برنامج المهرجان المعلن في الجريدة لان المثقف العراقي لا زال يعتقد ان الثقافة محصورة في الأدب والمسرح والسينما، في حين ان جوهر المعرفة حاليا مرتبط باشكالية عالمية وهي اشكالية العولمة، واشكالية العولمة في جوهرها اشكالية اقتصادية.. يتجول بالشوارع ويتعامل مع الناس، وهذه اشكالية كبيرة.. ملاحظة أخرى تتعلق بالمشاريع الاستراتيجية في القطاع الزراعي.

وزارة الزراعة تتبنى إنفاق ٥٠٠ مليون دولار

اذ ان هنالك مبادرة من مجلس الوزراء لدع